القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا؟

(السياسة الدولية، العدد ١٩٥، يناير ٢٠١٤)

د. نورهان الشيخ*

منذ أواخر الثمانينات وطوال التسعينات من القرن الماضى، مرت روسيا بمرحلة من التدهور الحاد انهارت فيها مؤسسات الدولة واستشرى الفساد وعصف بها عدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى، صاحب ذلك إنكفاء واضح على الداخل وتراجع للدور الروسى دولياً وإقليمياً إلى حد أفقد روسيا نفوذها حتى فى منطقة كومنولث الدول المستقلة التى هى مجالها الحيوى وأكثر المناطق مساساً بأمنها القومى. إلا إنه مع مطلع الألفية الثالثة بدأت روسيا فى تحقيق قفزات أزهلت الكثيرين، وأثارت تساؤلات عدة حول أسبابها ومستقبلها.

بوتين .. الخبرة .. والرؤية .. والدهاء السياسى

هناك قادة حُفرت أسمائهم لامعة فى التاريخ الروسي لما لهم من بصمات مضيئة غيرت وجه روسيا، منهم بطرس الأكبر، وفلاديمير بوتين. فقد ارتبطت الصحوة الروسية باسم الرئيس بوتين الذى تولى السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، وكان على وعى كامل بالأزمات والمشكلات التى تعصف بروسيا، وأسبابها، ومفاتيح حلها بحكم كونه أحد أركان نظام الرئيس الأسبق بوريس يلتسين حيث عمل رئيساً للوزراء، ومن قبلها رئيساً لجهاز المخابرات، وسكرتيرا لمجلس الأمن القومى. ويلتسين هو من رشحه لخلافته فى عبارته المشهورة خلال خطاب استقالته يوم ٣١ ديسمبر ١٩٩٩: "أقدم لكم مستقبل روسيا .. أقدم لكم فلاديمير بوتين".

وقد جمع بوتين بين الدراسة الأكاديمية والخبرة العملية، فقد درس القانون والاقتصاد، وكلاهما دعامة للتفكير المنطقى السليم. كما عمل فى المخابرات السوفيتية لمدة تزيد عن خمسة عشر عاماً وعاصر انهيار الاتحاد السوفيتى، وكان على وعى بمواطن الداء، وسبل النهوض وإعادة البناء. وانتقل للعمل العام والسياسى حيث عمل مساعداً لرئيس جامعة لينينجراد للشئون الخارجية، ومستشاراً لعمدة مدينة سان بطرسبرج، ثم رئيسا لإدارة الرقابة بالكرملين التى تشرف على تنفيذ القرارات الرئاسية، ونائبا أول لمدير الديوان الرئاسى.

---

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

فقد خرج بوتين من رحم نظام يلتسين المتداعى، ولكنه قدم نموذج للقيادة الوطنية القادرة على التغيير. ومكنته خبرته وخلفيته السياسية والأمنية من بلورة رؤية لمستقبل روسيا وما يجب أن تكون عليه، وكيفية تحقيق ذلك من خلال سياسات اتسمت بالبرجماتية والواقعية الشديدة.

ولم يتحدث بوتين كثيراً عن رؤيته هذه، فهو قليل الكلام والتصريحات بطبعه، إلا إنه من خلال تتبع سياساته الداخلية والخارجية منذ توليه السلطة يمكن القول أن رؤيته لاستعادة المكانة الروسية قامت على منهج متدرج فى إطار ثلاث مراحل أساسية هى: النهوض، والتمكين، ثم الانطلاق.

إعادة البناء الداخلى وتثبيت دعائمه

كرس بوتين فترة رئاسته الأولى لنهوض روسيا من كبوتها الاقتصادية وتعزيز قدراتها العسكرية، وتحقيق التوافق السياسى وانهاء حالة الاستقطاب بين القوى الشيوعية والقومية من ناحية والقوى الليبرالية من ناحية أخرى، مع توظيف السياسية الخارجية لخدمة الأولويات الداخلية. وسعى لتثبيت دعائم هذا كله خلال فترة رئاسته الثانية التى كانت بمثابة فترة نقاهه لروسيا المتعافية.

وكما كان الاقتصاد هو موطن الداء، والعامل الأساسى الذى أجهز على الاتحاد السوفيتى وأدى إلى انهياره، كان الانتعاش الاقتصادى هو بداية الصحوة الروسية. فبعد أن كادت روسيا تعلن إفلاسها خلال الأزمة الاقتصادية التى واجهتها فى أغسطس ١٩٩٨، شهدت روسيا درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادى، وصل إلى حد الطفرة. وأعتمد بوتين فى ذلك على قطاعين أساسيين يدران عوائد كبيرة وسريعة للخزانة الروسية التى كانت شبه خاوية عند وصوله للسلطة، وهما: قطاع الطاقة حيث تمد عوائد صادرات النفط والغاز الموازنة الروسية بأكثر من ٥٥% من وارداتها، وعوائد صادرات الأسلحة الروسية. وعمل على استعادة دور الدولة فى القطاعين وزيادة الاستثمارات الحكومية فيهما بعد أن سمح يلتسين ومنظومته الفاسدة بصفقات أهدرت ثروات البلاد وسمحت لقلة من رجال الأعمال بالهيمنة على الاقتصاد الروسى والتربح وتكوين ثروات طائلة فى غضون سنوات قليلة لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة.

وقد نجحت سياسات بوتين فى استعادة الاقتصاد الروسى لعافيته ليحقق معدلات نمو متزايدة بلغت حوالى ٧% سنوياً منذ عام ٢٠٠٣. صحيح أن هذه النسبة تراجعت بفعل الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، إلا أن المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠١٣/٢٠١٢ تعكس حالة جيدة للاقتصاد الروسى حيث حققت روسيا معدل نمو حوالى ٣,٥% عام ٢٠١٢، وتحتل المرتبة

السادسة عالمياً من حيث حجم الناتج القومي الإجمالى (٣,٣٨ تريليون دولار عام ٢٠١٢)، ولديها ثالث أكبر احتياطي عالمى من الذهب والعملات الصعبة (٥١٤.٩ مليار دولار فى سبتمبر ٢٠١٣)، وأقل مستوى للدين الخارجي ٣% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ عجز الميزانية ٤٢٠ مليون دولار فقط عام ٢٠١٢ أى ما يعادل أقل من ٠.١ % من إجمالي الناتج المحلي. وبلغت الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الروسي أكثر من ٣٧٠ مليار دولار عام ٢٠١٣ لتحتل روسيا المرتبة الخامسة بين الدول الأوربية الأكثر جاذبية للاستثمار.

ولقد كان للمواطن الروسى البسيط نصيباً من هذه الطفرة الاقتصادية فتم تحسين مستوى الخدمات، وانخفضت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من ٣٢% عام ٢٠٠٠ إلى ١٣% فى ٢٠١٢، وانخفضت نسبة البطالة إلى ٥,٤%، وبلغ معدل التضخم ٤.٧% عام ٢٠١٣ مقارنة بـ ٨٦% عام ١٩٩٩. وبعد أن كانت روسيا دولة مستوردة للقمح صارت تتمتع بالاكتفاء الذاتى من الحبوب منذ سنوات وتصدر ملايين الأطنان من القمح سنوياً (١٥.٣ مليون طن عام ٢٠١٢ بقيمة ٤.٢٨٢ مليار دولار، فى واحدة من أقل التقديرات حيث بلغت صادرات القمح ٢٧.٢ مليون طن عام ٢٠١١).

يضاف إلى هذا أن روسيا حصلت على عضوية مجموعة الثمانية، نادى القوى الاقتصادية الكبرى، منذ عام ٢٠٠٢، ، وحصلت على عضوية منظمة التجارة العالمية فى أغسطس ٢٠١٢ بعد مفاوضات استمرت ١٨ عاماً. وفي دراسة تحليلية وصف خبراء مجموعة "سيتي جروب" الأمريكية السوق الروسية "ببر أمان أكثر استقرارا"، مقارنة باقتصاد منطقة اليورو الذى تعصف به الأزمات.

من ناحية أخرى، أحدث بوتين نقلة نوعية فى القدرات العسكرية الروسية لتستعيد روسيا مكانتها كقوة عسكرية عظمى، بعد التدهور الحاد والتقلص الذى شهدته خلال التسعينات، وقد ساعد التحسن فى الأوضاع الاقتصادية على توفير التمويل والدعم اللازم. وتضمن ذلك مجموعة من الإجراءات شملت الأفراد والمعدات، فتم دفع مرتبات الضباط والجنود المتأخرة لسنوات خلال التسعينات، والارتقاء بمستويات دخولهم ومعيشتهم. وأبدى بوتين احترام ملحوظ لرجال القوات المسلحة إنطلاقاً من كونهم الدعامة الأساسية التى ترتكن إليها الدولة الروسية، وأساس هيبتها ومكانتها. وأبدى تقدير أدبى ومعنوى ملحوظ لهم من خلال الاهتمام بإحياء الروح الوطنية والاحتفال بانتصارات روسيا فى الحرب العالمية الثانية وغيرها، وتكريم المحاربين القدامى.

وفى عام ٢٠٠٨ تم التصديق على البنية الجديدة للجيش والأسطول حتى عام ٢٠٢٠، والتى تضمنت تغيرات جوهرية في بنية وقوام القوات المسلحة، بحيث تتألف من وحدات صغيرة العدد وسريعة الانتشار محلياً وإقليمياً، مزودة بأسلحة متقدمة وتقنية حربية خاصة ومستعدة للتعامل الفعال والسريع مع المخاطر والتهديدات. وأبدى بوتين اهتمام ملحوظ بالتدريب ورفع الكفاءة القتالية للجيش والأسطول الروسى من خلال إجراء المناورات، وتزويد القوات الإستراتيجية الروسية بمنظومات حديثة من الصواريخ والدبابات والطائرات بدون طيار وغيرها والتى كانت ثمرة تطوير الصناعات العسكرية وتشجيع الابتكارات والنماذج الحديثة للمنظومات المختلفة، ليس فقط للارتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا ولكن لزيادة قدرتها التنافسية فى سوق السلاح. وتنظم روسيا معارض دولية للسلاح الروسى كما تشارك فى المعارض التى تنظمها الدول الأخرى لهذا الغرض. وقد نجحت فى استعادة مكانتها كثانى أكبر مصدر للسلاح فى العالم بعد الولايات المتحدة، بعد أن تراجعت للمرتبة الرابعة خلال التسعينات. وتستأثر روسيا بـ ٢٦% من إجمالى المبيعات العالمية من الأسلحة، بعائد إجمالى بلغ ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٢.

وعلى الصعيد السياسى، سعى بوتين إلى تنظيم الحياة السياسية والخروج بها من حالة الفوضى والصراع الذى كان يعتصر البلاد. ورأى أنه من الضرورى تنظيم الحياة الحزبية وإنهاء حالة التشرزم الحزبى والتعددية المفرطة والمربكة على النحو الذى يجعل هناك حزبين كبيرين يقودا العملية السياسية. وكان حاسماً فى الحد من تدخل رجال الأعمال فى السياسة إنطلاقاً من أن الجمع بين السلطة والمال كان أحد مواطن الداء الرئيسية وسبب أساسى فى تدهور البلاد وتكريسها لخدمة مصالح القلة الأوليجاركية من رجال الأعمال على حساب المصلحة العامة لجموع المواطنين والمصلحة الوطنية الروسية.

وقد استطاع بوتين بتواضعه ومرونته وتقبله للآخرين، أن يجعل من نفسه رمزاً للحلول الوسط، وأن يفتح حواراً مع القوى السياسية المختلفة، ويوجد لغة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين دون التخلى عن العلاقات الوثيقة مع الاتجاه اليمينى الليبرالى. مما أدى إلى قدر كبير من التفاهم والتوافق بين الرئيس والبرلمان (الدوما) ودرجة عالية من الاستقرار السياسى لم تشهدها روسيا منذ سبعينيات القرن الماضى. ومع حصول حزب "روسيا الموحدة" الذى يقوده بوتين على أغلبية مقاعد الدوما منذ الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣ أصبح هذا التوافق أمراً مؤكداً.

كما استطاع بوتين استعادة هيبة الحكومة المركزية وقبضتها وسلب حكام الأقاليم ما اغتصبوه من سلطات خلال حكم بوريس يلتسين، مما دعم الاستقرار السياسى فى البلاد وأدى إلى تراجع النزعات الانفصالية حتى داخل الشيشان ذاتها والتى ظلت بؤرة أساسية لعدم الاستقرار حتى

تم تصفية العناصر الارهابية الشيشانية وإحكام سلطة رمضان قاديروف، رئيس وزراء جمهورية الشيشان منذ عام ٢٠٠٥ ورئيس الجمهورية منذ عام ٢٠٠٧ والمدعوم من موسكو، على مقاليد الأمور فى الشيشان.

استعادة مكانة روسيا فى مصاف القوى الكبرى

هذه النهضة وما تتمتع به روسيا من استقرار سياسى وانتعاش اقتصادى واضح أدى إلى تفعيل ملحوظ فى سياستها الخارجية وذلك بعد فترة ليست بالقصيرة من التخبط والسكون. فقد نجح بوتين فى استعادة "مكانة روسيا فى مصاف القوى الكبرى" كما أعلن عند توليه السلطة. وعادت روسيا لتلعب دوراً وتتخذ مواقفاً واضحة فى العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ولكن برؤية وأولويات لسياستها الخارجية تختلف جذرياً عن تلك التى حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على مدى ما يزيد عن سبعين عاماً. فقد أصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية وأكثر تحرراً من القيود الأيديولوجية، وتهدف إلى حماية مصالح روسيا وأمنها القومى من خلال الشراكة والتعاون مع غيرها من القوى الكبرى.

فقد أعاد بوتين طرح روسيا كدولة أوربية ذات عمق آسيوى، الأمر الذى ينعكس بوضوح فى الشعار الوطني الذى يعود بجذوره إلى الحقبة القيصرية والمتمثل فى نسر برأسين تنظر إحداهما إلى الغرب والأخرى للشرق. فقد رأى بوتين أن روسيا في أوربا، وأمريكا خارجها، وهو ما يعنى أن التقارب بين روسيا وأوربا أمراً حتمياً وأن الروابط التاريخية والجغرافية والمصلحية عميقة ويتعين أن تكون العلاقات مع أوربا أوسع نطاقاً مما هى عليه. الأمر الذى يعيد للأذهان الدور الروسى فى إطار روسيا القيصرية ولكن برؤية وآليات تتفق ومقتضيات العصر، حيث كانت روسيا إحدى الدول "الأوربية" الفاعلة فى النظام الدولى، ويحكم سياستها الخارجية الاعتبارات المصلحية مع إعطاء الأولوية لمحيطها الإقليمى المباشر، والعزوف عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول خارج المنظومة القيصرية.

وفى هذا الاطار، تشهد العلاقات الروسية الأوربية نمواً مضطرداً، خاصة فى قطاع الطاقة الذى يعتبر عصب العلاقات بين الجانبين حيث تعتبر روسيا المصدر الرئيسى لإشباع الاحتياجات الأوربية الحيوية من الطاقة وتقوم بإمدادها بحوالى ثلث احتياجاتها من النفط وأكثر من ٥٠% من احتياجاتها من الغاز. وتعتبر ألمانيا أكبر مستورد أوربى للنفط والغاز الروسى، وأيضاً الجزء الشرقى

من أوربا حيث كان الاتحاد السوفيتى يمد دول أوربا الشرقية بأكثر من ثلثى استهلاكها من النفط، و ٨٠% من وارداتها منه. وما زالت هذه الدول تعتمد أعتماد أساسى على روسيا فى الحصول على احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعى. ومن المتوقع أن يغطي الغاز الروسي حوالي ٧٠% من احتياجات القارة الأوروبية عام ٢٠٢٠.

من ناحية أخرى، أدرك بوتين أن ميزان القوى الاقتصادية يميل بوضوح لصالح آسيا، فى ضوء الأزمة المالية التى كادت تعصف بالولايات المتحدة والكيان الأوربى الموحد، فى الوقت الذى تتصاعد قدرات العديد من القوى الآسيوية الهامة والفاعلة إقليمياً. وفى هذا السياق تشهد السياسة الروسية نشاطاً ملحوظاً فى اتجاه القارة الآسيوية، وفى مقدمتها دول الكومنولث التى كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتى السابق حيث يسعى بوتين إلى إعادة إحياء الروابط الاقتصادية الوثيقة مع هذه الدول فى صورة جديدة تحترم الاستقلال السياسى لهذه الدول وهى الاتحاد الأوراسى، وتوطيد التعاون الاستراتيجى معها من خلال تفعيل منظمة الأمن الجماعى وإقامة قواعد عسكرية روسية فى بعض دول آسيا الوسطى.

هذا إلى جانب العلاقات الروسية المتنامية مع الصين والتعاون الاستراتيجى بين البلدين فى المجال العسكرى حيث كانت الصين أكبر مستورد للسلاح الروسي، وكانت تستأثر وحدها بنصف صادرات روسيا من الأسلحة. إلا أن وارداتها من الأسلحة الروسية تراجعت في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ بسبب تقدم الصناعات العسكرية بها، ولكنها مازالت تحتل حالياً المرتبة الرابعة في مبيعات السلاح الروسي بمبلغ ٢,٨ مليار دولار. هذا إلى جانب المناورات الثنائية بين البلدين والتى كان أخرها المناورات البحرية المشتركة فى بحر اليابان فى يوليو الماضى، ومناورات "مهمة السلام" السنوية فى أغسطس الماضى. كما تبرز الهند كشريك هام وحليف استراتيجى لروسيا وهى أكبر دولة مستوردة للسلاح الروسى وتستأثر بربع صادرات روسيا من الأسلحة وفق تقديرات عام ٢٠١٢. وتعتبر منظمة "شنجهاى" من الأطر الهامة للتحرك الروسى فى آسيا، وللتنسيق الأمنى مع الصين ودول آسيا الوسطى، إلى جانب أربع دول لها وضع مراقب فى المنظمة وهى الهند وباكستان ومنغوليا وإيران.

من ناحية أخرى، أنطلق بوتين فى سياسته الخارجية من رؤية تقوم على التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة كما كان الحال فى ظل الاتحاد السوفيتى، ولا التبعية كما كان الحال فى فترة الرئيس الأسبق بوريس يلتسين. فلم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تقود العالم من بينها روسيا، والتى ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع

الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى. فى هذا السياق يظل هناك حداً لما يمكن أن يصل إليه الخلاف بينهما، حيث تحرص البلدان على عدم تجاوز الأمر حد المواجهة الدبلوماسية، وأن لا يصل بأى حال من الأحوال للمواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين.

ولقد أكد الرئيس بوتين ذلك فى أكثر من مناسبة حيث أشار إلى أن "روسيا لا تنوى منازعة أحد، ولكنها تملك أن تؤثر على عملية تشكيل النظام العالمى الجديد لكى يكون صرح العلاقات الدولية المستقبلى متوازناً". و"أن الولايات المتحدة وروسيا أكبر دولتين نوويتين فى العالم، ومن هنا فإن كلاً منهما شريك طبيعى للآخر فى التعامل مع قضايا الأمن الدولى ومنع انتشار الأسلحة النووية، وفى حل مشاكل الإرهاب الدولى، وبينهما علاقات اقتصادية كبيرة.... ".

فروسيا ترتبط بمصالح استراتيجية حقيقية مع الولايات المتحدة، وهى أكثر ميلاً إلى إحتواء الخلافات التى تنشب من آن لأخر مع واشنطن وتسويتها على النحو الذى يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومى. وهى حريصة على أن لا تتجاوز هذه الخلافات حد الخلاف بين الشركاء، وليست على استعداد للتضحية بشراكتها مع الولايات المتحدة. ومن ثم فإن هناك حدود للمواجهة الروسية الأمريكية ويقتصر الأمر فى أقصى درجاته على المواجهة الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة وقد يصل الأمر حد المشادات اللفظية، واستخدام "الفيتو" ضد الإرادة الامريكية فى مجلس الأمن دون أن يُترجم هذا إلى مواجهة عسكرية روسية أمريكية أو حتى توتر حاد فى العلاقات بينهما؛ إنطلاقاً من وجود مصالح استراتيجة تربط البلدين لا يجوز المساس بها أو تهديدها نتيجة خلافات تكتيكية يمكن تجاوزها.

وقد عكست أزمة أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨ حرص واشنطن أيضاً على عدم التصعيد مع موسكو، حيث شهدت الأزمة مواجهة حادة بين الولايات المتحدة وروسيا، خرجت منها الأخيرة منتصرة دبلوماسياً لتؤكد كون روسيا لاعبا دوليا لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى، ولتصحح بعض الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة الى علاقة أكثر تكافئاً بين شريكين على قدم المساواة فى إطار نظام متعدّد القوى ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى في إدارة الشأن الدولى.

وهو ما تأكد خلال الأزمة السورية وتراجع واشنطن عن الضربة العسكرية التى توعدت بها دمشق بعد أن تقدمت روسيا بمبادرتها التى تقضى بتدمير الأسلحة الكيماوية السورية فى مقابل وقف الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا، وعقد مؤتمر جينيف٢ حيث ترى روسيا فى الانتقال

السلمى والسلس للسلطة إنقاذاً للدولة والشعب السورى، والمنطقة بأسرها، وبالطبع حماية للحد الأدنى من المصالح الروسية في سوريا، وطريق وحيد لتسوية الأزمة السورية واحتواء تداعياتها على المنطقة. وقد أكد التراجع الأمريكى أنه ليس فقط روسيا الحريصة على عدم التصعيد وأن واشنطن لا تقل حرصاً على ذلك من موسكو، وأن العلاقة بينهما تنتقل إلى ندية حقيقية وتوازن فعال.

لقد عززت السياسة الروسية المتزنة والقائمة على عدم التدخل فى الشأن الداخلى للدول، وإحترام خصوصية كل أمة وحقها فى اختيار المسار الذى يعزز الاستقرار والأمن فيها، من احترام القوى الدولية والإقليمية لروسيا، ودعمت الثقة فيها كشريك وحليف يحترم شركاءه ولا يتلاعب بمقدراتهم. وهو ما يؤكد التقدير الذى تحظى به روسيا ويدعم اتساع دورها ومكانتها مستقبلاً على الصعيدين الدولى والإقليمى.

ماذا عن المستقبل؟

رغم أن الاقتصاد الروسى مازال يواجه صعوبات عدة فى مقدمتها الفساد الذى يستنزف جزء كبير من الموارد الروسية، ورغم أن ماتحقق لا يرضى شريحة من الشباب الطامح فى مستويات رفاهية كنظيرتها فى الدول الأوربية، كما أن المطالب بمزيد من الحريات السياسية تتصاعد من جانب بعض القوى الليبرالية المدعومة من الغرب، ورغم أن الارهاب الأسود يطل على روسيا من حين لأخر كسائر دول العالم، إلا أن كل هذا لا يقلل من حجم الانجاز الذى حققه بوتين والذى يعد طفرة دون شك مقارنة بالوضع منذ عقد ونصف. ويطرح ذلك السؤال حول مستقبل روسيا ما بعد بوتين.

صحيح أن بوتين تخلى عن منصب الرئاسة لديمتري ميدفيديف صديق بوتين الذى تتلمذ على يديه وعمل معه لفترة طويلة، ليتولى هو منصب رئيس الحكومة لمدة رئاسية (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)، إلا إنه ظل الفاعل الحقيقى فى النظام الروسى وظل له الدور المحورى فى السياسة الروسية الداخلية والخارجية حتى عاد مرة أخرى إلى الرئاسة عام ٢٠١٢. ومن ثم فهو لم يغب عن المشهد السياسى خلال تلك الفترة، ولا يمكن القياس عليها فيما يتعلق بالمستقبل.

وقد يقرر بوتين، الذى سيكون حينها فى السادسة والستين من عمره، عدم الترشح لفترة رئاسة جديدة عام ٢٠١٨. ومن المؤكد أنه سيسعى حتى هذا التاريخ إلى ترتيب البيت الروسى من الداخل على النحو الذى يضمن وجود أجيال بوتين المتتابعة التى تسير على نهجه وسياساته الوطنية فى مختلف المواقع الهامة والمؤثرة. ومن الصعب تصور إنسحابه التام من الحياة العامة والسياسة التى أصبحت جزء منه، وأصبح هو جزء منها.

إن تجربة روسيا بوتين تنطوى على ثلاث دلالات هامة. أولها، أن للقيادة السياسية العليا فى أى دولة الدور المحورى فى نهضتها أو كبوتها. وكما كان يلتسين وسياساته سبباً مباشراً فى تدهور روسيا وفقدانها لنفوذها وهيبتها، كان بوتين عاملاً أساسياً فى استعادة روسيا لمكانتها كقوة كبرى. فالقيادة يجب أن تكون لديها خبرة ودراية بالمشكلات والأزمات التى تعصف بالدولة والمجتمع، والأهم أن يكون لديها رؤية لكيفية التعامل الناجح مع هذه المشكلات والأزمات، وأن تكون هذه الرؤية قابلة للتنفيذ وليست محض خيال وأحلام، وأن يكون لدى القيادة القدرة على الخروج بها إلى أرض الواقع حيث يشعر بها كل مواطن.

ثانيها، أنه لا يمكن تصور دور فاعل لدولة ما إقيمياً ودولياً دون تماسك مجتمعى واستقرار سياسى وانتعاش اقتصادى مع قدرات عسكرية تكفل لها الهيبة والمكانة. وأن استعادة أى دولة لدورها يبدأ من تقوية الداخل، وإحترام مواطنيها والنهوض بهم صحياً وتعليمياً ومعيشياً.

ثالثها، أن دور الدولة وقوتها لا يتناقض مع الديمقراطية. فالديمقراطية لا تعنى الفوضى، ولا يمكن تصور احترام للحقوق والحريات دون احترام لسيادة القانون. وللدولة دور رئيسى فى وضع الأطر الحاكمة لحركة المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وإلا انزلق المجتمع إلى الفوضى واحتكار الأقلية لمقدرات الأغلبية، ليفقد كل منا حريته وأمنه، وتفقد البلاد استقرارها وهيبتها بين الأمم.